

ندوة | عامان على الثورات العربية

بعد عامين على نشوب الثورات العربية، أو ما سمّي "الربيع العربي" تبتد صورة الواقع العربي ولا ترقى إلى ما رنت إليه عيون الناس والمنتفضين. ما الذي تحقق من الثورات بعد عامين؟ وما الذي لم يتحقق؟ ما هي العقبات والتحديات والاحتمالات؟. هذه الأسئلة وغيرها حملناها إلى الباحث العراقي الدكتور كاظم الموسوي، وإلى الباحث السوداني الدكتور مالك عبدالله محمد المهدي.

شؤون الأوسط : كيف تقوّم الثورات العربية بعد سنتين على اندلاعها؟ هل كانت السلطات الجديدة وفيّة لشعارات الثورات أم انها انحرفت عن اهدافها؟
كاظم الموسوي : في السابع عشر من كانون الاول/ ديسمبر ٢٠١٠ اعلنت وكالات الانباء قيام المواطن التونسي محمد بو عزيزي بحرق نفسه في الشارع العام احتجاجا على القمع والمنع وسلطة الاستبداد التي اهانته كرامته الشخصية وحرمته من العيش الكريم بجهوده وإمكاناته. وأصبحت هذه الحادثة المحزنة شرارة اندلاع الحركة الشعبية الجديدة في تونس ومنها في ما تلاها من الانتفاضات الشعبية الجديدة في العالم العربي. وانتهت هذه الشرارة بحرق مرحلة النظام السابق وقيام نظام جديد، بفضل المشاركة الشعبية الواسعة في الانتفاض والاستمرار في المطالبة بانهاء الحكم السابق وبناء نظام جديد. فهل تم ذلك؟ وكيف؟ ولماذا لم يتحقق بعد كل تلك التضحيات والإصرار الشعبي؟. وأسئلة كثيرة ومتوالية والإجابة عنها تتعدد وتطول، ولكن لا بد من مؤشرات اولية تضع ما تحقق، ليس للتسجيل وحسب، وإنما للاعتبار منه والدرس والعمل على التطوير والتجديد والتغيير نحو المستقبل المطلوب. طبعاً ليس في تونس وحدها وإنما في غيرها أيضاً من البلدان التي واصلت السير وتوالت فيها السمات الغالبة لما حصل وتشابكت معها في السبل والمنجزات والإخفاقات.

خلال العامين الماضيين انجزت الانتفاضات والثورات الشعبية في عدد من البلدان العربية خطوات رئيسية في عمليات التغيير السياسي. أسقطت رؤساء وحكومات وأحالت بعض

رموزها الى محاكم ووضعت خطوات اخرى على طريق البناء الديموقراطي في انتخابات ودستور وتحالفات. ولأول مرة تبين أن ما قامت به تلك الشرارة كان كبيرا، وأنها أعطت امثلة لم تكن متوقعة بحكم الاستبداد والتضليل والتعمية التي كانت تمارسها الانظمة السابقة ومن يسندها ويدعمها ويستثمرها لمصالحه على حساب المصالح الشعبية والوطنية والقومية. وكشفت ان هذه الانظمة هشة وضعيفة رغم كل ما كان يقال عنها. وأوضحت ان الشعوب اقوى منها لو توافرت لها الإرادات والقيادات الوطنية الفعلية، القادرة فعلا على قيادة المرحلة وبناء الدولة وتحقيق المصالح الوطنية والقومية. (هذه القضية تحتاج الى شروح كثيرة). فما حصل واقعا بين ان تشتت الفصائل او التجمعات وغياب بروز قيادات حكيمة بشكل يواصل العملية السياسية الثورية دفع بالأمور في البلدان التي تحققت فيها إلى أن تعاني من تحولات متناقضة وتقع في اخطاء سلبية لم تكمل المشوار بما يتوجب ان يحصل بعد كل ما حصل وأنجز عمليا.

وهذا يعني ان السلطات التي جاءت بعدها لم تكن في مستوى التضحيات والامال. ولم تستطع ان تنجز اهداف التغيير. ولذلك اسباب ومنها غياب برامج تغيير عملية لديها، رغم كل الشعارات التي رفعتها قبل التغيير وبعده. ووقائع الحال تفضح كل ذلك. وما يحصل الان من صراعات داخل التيار السياسي (الاسلامي: الاخواني - السلفي مثلا) المتحكم في السلطات يكشف ضيق رؤاها وقلة رشدها السياسي في ادارة الدولة وتنظيم شؤونها. **مالك عبد الله محمد المهدي**: فيما يتعلق بالجزء الأول من السؤال حول تقويم الثورات العربية بعد مرور سنتين على اندلاعها؛ بما إنه من الصعوبة بمكان تقويم الثورات العربية في تلك المدة الزمنية الوجيزة - وخصوصاً في عمر الثورات - يجوز لنا القول بأن الثورات العربية ما زالت في حالة استمرارية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الثورة في مفهومها العام عبارة عن حالة تغير جذري شامل، ومستمر - أي ضرورة توافر عنصر الجذرية، والشمولية، والاستمرارية -، وبهذا المعنى ما زالت الثورات العربية في حالة بحث عن عنصر الاستمرارية، وهذا ما يمكن ملاحظته في مصر، وليبيا، واليمن، وإلى حد ما في تونس. وعليه نستطيع القول إن المخاض الذي تعيشه بلدان الثورات العربية مازال في بدايته، ولم تكتمل الصورة النهائية بعد. أما فيما يتعلق بمدى وفاء السلطات الجديدة لشعارات الثورات: نعتقد بأن السلطات الجديدة في كل بلدان الثورات العربية لم تستطع - حتى الآن - أن تحقق جزءاً من المطالب الثورية، أو تلتزم بتنفيذ بعض المطالب، والدليل على ذلك حالة البحث المستمرة في تلك البلدان عن ممثلي حكومات تلتزم بتنفيذ المطالب الحقيقية - على الرغم من الانتخابات التي تمت في العديد من تلك البلدان، وأتت بممثلين تم انتخابهم بصورة ديمقراطية، إلا أننا نجد أن حال الاحتجاج، وعدم الرضا ما زالت مستمرة في كل بلدان الثورات العربية من دون استثناء، ونعتقد أن ذلك يتم في إطار ما

يعرف ب "قواعد اللعبة الديمقراطية"، والتي مازالت حديثة في تلك البلدان بل في بداية ميلادها. وهنا ينبغي أن نشير إلى أن معظم بلدان الثورات العربية لم تشهد تجربة، وممارسة ديمقراطية حقيقية. وهذا ينطبق على معظم البلدان العربية باستثناء بعضها مثل لبنان، السودان، والجزائر في بعض الأحيان، وعليه مسألة وفاء السلطات التي تم اختيارها من طريق الانتخاب "للشعارات"، والمطالب مازالت غير قادرة على تنفيذ بعض المطالب ناهيك بتنفيذ كل المطالب، وهذا الأمر يحتاج إلى فترة من الزمن، والتي قد تطول في بعض البلدان، وينبغي أن تكون تلك الفترة مصحوبة بممارسة ديمقراطية فعلية تؤسس لدول ومؤسسات، وشفافية عالية، وعندها نستطيع التقويم، وفي هذا الإطار ينبغي أن نكون متفائلين وخصوصاً الخطوات الأولى للممارسة بدأت فعلياً في تلك البلدان.

شؤون الأوسط : هل تعتقد ان وصول الإسلام السياسي الى السلطة عامل استقرار في مجتمعات غالبيتها الساحقة اسلامية أم ان المرحلة تتطلب انظمة أبعد من ان تكون ذات هوية دينية محددة؟

كاظم الموسوي : تيار الاسلام السياسي تيار أصيل في المشهد السياسي وقدم تضحيات غير قليلة من اجل التغيير او المشاركة فيه، إلا انه في التجربة العملية في تونس ومصر بخاصة كشف عن فشل في الاستفادة من دروس التاريخ وعن اعادة انتاج اساليب الانظمة التي شارك في الاحتجاج عليها وتغييرها، وكان ضحيتها، الا انه قام بأبشع منها. لاسيما روح الاستئثار في السلطة وغياب مشاريع التغيير على جميع الاصعدة، ما اضع فرص الاستقرار والامان واقتناع الشعب بصدقته ووفائه للشعارات التي رفعها وساهم فيها. كما اثبتت مهمات التغيير المتنوعة لمرحلة التحولات في العالم العربي عموماً ضرورة بناء انظمة الجبهات والتحالفات المؤسسة للكتلة التاريخية التي تفقد الشارع السياسي وتعبر عن مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتحتاج المرحلة اليها في شكل مباشر وتضعها امام اختبار التاريخ ايضاً. لاسيما وأن مرحلة بعد التغيير فضحت قوى الاسلام السياسي التي وصلت السلطة بابتعادها عن تطبيق مفاهيم الديمقراطية وبناء الدولة الوطنية المستندة الى الارادة الشعبية ومواجهة التحديات الاستعمارية.

مالك عبد الله محمد المهدي : وصول ما يسمى، أو يعرف ب "الإسلام السياسي" إلى السلطة يعتبر نتاجاً طبيعياً لحالة الحراك السياسي وخصوصاً في بلدان الثورات العربية، والتي عاشت تجارب الأنظمة الشمولية، ولم تُتَحَ فيها فرصة للأحزاب السياسية الأخرى، ومن بينها الأحزاب الإسلامية خوض الممارسة السياسية - خاصة بالصورة العلنية -، وعليه فإن وصولها للسلطة كان نتاجاً طبيعياً لحالة الفراغ في تلك البلدان، وعلى الرغم من عدم مشاركة بعضها في صنع تلك الثورات؛ ولغياب تنظيمات سياسية أخرى منافسة تمتع بمقدرة تنظيمية عالية كما هو الحال عند التنظيمات السياسية الإسلامية، تلك من

بعض الأسباب، أو العوامل التي ساهمت في الوصول إلى السلطة؛ أما عن متطلبات المرحلة فهي أن تكون الأنظمة أبعد من أنظمة ذات هوية دينية محددة. هذا من دون شك ما يمكن أن يحدث في المستقبل، فتأتي أنظمة ديمقراطية حقيقية تمثل كل مكونات شعوبها بصرف النظر عن مكون معين، أو محدد دون الآخر، وخاصة في البلدان التي بها هويات دينية أو عرقية متعددة، ومتنوعة، الأمر الذي يضمن وحدة تلك البلدان، والبدء في ممارسة ديمقراطية مؤسسية تراعي كل المكونات، ومن دون ذلك لن تستمر جماعة عرقية، أو دينية بمفردها في السلطة، ولن تستطيع أن تحقق الاستقرار، وضمان ديمومته.

شؤون الأوساط : ما هو دور العامل الخارجي في تشكيل التوجهات الداخلية والخارجية للسلطات الجديدة ولا سيما في مصر وتونس؟

كاظم الموسوي : قام العامل الخارجي بدور في كثير من أحداث ما جرى وكان من بينها ما له علاقة بالمواقف من القضايا الأساسية، الوطنية والقومية. ولعل النموذجين الأساسيين في تونس ومصر معطيان بارزان اليوم، وقد تكون ليبيا واليمن بعدهما، وأكثر صورة فاضحة لدور العامل الخارجي، وكما يلاحظ أنها كلها جمهوريات، ولكن لم يتوقف الحراك عندها فقط، بل شمل غيرها من البلدان والأنظمة المختلفة. وقد تكون الصورة الحاصلة الآن ناطقة بمآلات ما تحقق ومن القوى الفاعلة والأساسية على الساحات العربية. وكذلك قواعد التغيير واللعبة السياسية وقوى الاستعمار والامبريالية والأدوار السياسية لكل الأطراف الفاعلة في كل ما يحدث اليوم. وتتكامل مع هذه التطورات استمرار الصراعات السابقة على التغيير إلى ما بعده بأشكال وقوى أخرى، منها من ساهم في التغيير، كركن أساسي فيه أو التحق به وتصاعد معه. وكشفت الأحداث أن التنظيم الحزبي والمال السياسي لعبا دورا واسعا في الكثير مما حصل في مجريات الواقع اليومي في تونس ومصر أساسا. كما أن تداخلات خارجية كثيرة ومعلنة لعبت دورا صارخا في التأثير، وتباغت بعضها في نتائج ما حصل أو في مصائر اتجاهات معينة والضغط باتجاهات معينة أخرى، بعيداً عن الوقائع والتطورات التي يمكن أن تكشف عن خفايا كثيرة تركت تداعيات غير قليلة على أرض الواقع. فهل هذا كان من ضمن أسس التغيير الوطني الديمقراطي؟ ومن المستفيد منه؟ بالتأكيد لم تتحقق كل أهداف الحراك الشعبي، ولكن لا بد من وضع أساسات له والعمل على البناء والتقدم عليه. وكيفا تتشوه المفاهيم والمصطلحات وتتبدل معانيها ومدلولاتها كما جرى وحصل، لا بد من إعادة التفسير والشرح لها. فالانتخابات وحدها لا تعني النظام الديمقراطي المنشود، وإنما هي آلية من آلياته، والتلاعب فيها بما يضر في احترام نتائجها يؤثر في تطورات اليات الديمقراطية الأخرى وتفاعل قواعدها الأساسية المعروفة في العمل السياسي. ولا بد من تنفيذها كاملة من دون تجزئة لها والتعلق بما يحقق أهداف جزئية وظرفية وربما حساسيات ذاتية

ومصالح حزبية ضيقة. وهو ما رأيناه في تونس ومصر، ولاسيما بعد فوز قوى من تيار الاسلام السياسي بنسب عالية في الانتخابات التشريعية ومخططات الاستحواذ والهيمنة لديها.

مالك عبد الله محمد المهدي : للعامل الخارجي دور مهم في تشكيل التوجهات الداخلية، والخارجية في العديد من البلدان العربية التي حدثت بها ثورات، وخصوصاً في مصر، وتونس؛ وهنا ينبغي أن نضع في الاعتبار أن العامل، أو البعد الخارجي - سواء كان إقليمياً، أو دولياً - يؤثر سلباً، وإيجاباً في حالة البحث عن الاستقرار الداخلي وتلبية المتطلبات الداخلية، وعلى رأسها الغذاء، والدواء، والسلاح، وغيرها من الاحتياجات، والحاجات الأساسية، والضرورة الأمر الذي يتطلب مقدرة، ودراية، ووعي بكيفية التعامل من البعد، والعامل الخارجي بما لا يؤثر سلباً على استقرار تلك الأنظمة، ويضمن استمرارية العلاقات المؤسسة، والمبينة على الاحترام، وتبادل المنافع، والمصالح، وهذا فعلاً يشكل تحدياً لتلك الأنظمة، ونتمنى أن تنجح في تخطي مثل تلك العقبات.

شؤون الأوسط : هل تعتقد ان الاستقرار السياسي ودخول مرحلة ما بعد الثورة سيستغرق وقتاً طويلاً وما هي التحديات امام هذا الاستقرار؟

كاظم الموسوي : لم يكن عامان كافيان للتقويم ولكنهما وافيان لإعطاء مؤشرات لما جرى ويجري في البلدان التي انجزت والأخرى التي مازالت تواصل رغم كل التضحيات والتحديات.

ما حدث في تونس ومصر مؤخراً من اجراءات استبدادية من السلطات المنتخبة الجديدة، والتي برز فيها تيار الاسلام السياسي، (حركة النهضة في تونس وحزب الحرية والعدالة في مصر، وكلاهما من تنظيم الاخوان المسلمين الدولي)، أثار مخاوف حقيقية على مصائر الثورات وتطوراتها. كما ان تمدد هذه الإجراءات الى عنف دموي، تشابه في كثير من جوانبه مع اساليب الانظمة السابقة على الانتفاضات والثورات، دلالة اخرى على ان السلطات الجديدة تواصل نهجا مخالفا لوعودها ولطالب ومصالح الانتفاضات والثورات الشعبية الجديدة. وقد تعكس خيبة امل اذا لم تتغير وتتنظم على خطى الثورات وبناء الدولة الجديدة والتوافق المشترك لقوى التغيير والثورة وأصحاب المصالح الحقيقية في الثورة والتغيير الثوري.

بعد عامين من شرارة البوعزيزي وما تحقق في بلده وفي مصر، البلد العربي الكبير، الذي يؤثر بما يحصل فيه على البلدان العربية الاخرى وما بعدها جغرافياً، ولاسيما في القضايا المشتركة والرئيسية، يدفع الى السؤال: الى أين؟. كان المفروض ان يكون هذا السؤال بعيداً عن الذهن، إلا ان وقائع الامور تستعيده وتدعو اليه، وتحث على ان تكون العقول والقلوب مفتوحة للوقوف من جديد امام المعطيات الحاصلة والتجاوزات التي مرت

والأخطاء والخطايا التي تمت. بلا شك ان تحديات بعد التغيير كثيرة وعديدة وابرزها العمل على بناء دولة القانون والمؤسسات وعلى قواعد المواطنة الكاملة، والتنمية للشعب، والشفافية، ومكافحة الفساد والاستبداد والفتن الدينية والسياسية، وتعزيز الوحدة الوطنية وحقوق الانسان.

مالك عبد الله محمد المهدي : كما أشرت في الإجابة عن الشق الأول من السؤال الأول إن عملية الاستقرار السياسي ستستغرق زمناً ليس بالقصير، وقد تتفاوت من مجتمع لآخر، ولكن الأهم في الأمر مرحلة الحراك، والمخاض التي تعيشها بلدان الثورات العربية تعد بداية البحث عن مرحلة استقرار حقيقي في تلك البلدان؛ ومن التحديات التي تواجهها - على حسب اعتقادي - ضمان استمرار حال التغيير التي تعيشها تلك البلدان، وعدم إتاحة الفرصة لأية مؤثرات، أو عوامل داخلية، وخارجية ستساهم في عملية الانتكاس، أو التراجع والسعي الجاد - المبني على أسس عقلانية، وموضوعية - لإرساء قيم للممارسة الديمقراطية الحقيقية التي ستساهم في صنع الاستقرار الفعلي، وتضمن ديمومته، وعندها سيصبح حال الاستقرار ممارسة، وجزءاً من تكوين ونسق مجتمعات الثورة العربية